

ميزان الكلام



إذا لم تثق بنفسك
فمن ذا الذي يثق بك

النقيب يؤكد أهمية دور جهات الوعظ في التوعية

أشار الأخ المحافظ إلى أن الدين الإسلامي يحثنا على التكاتف والتعاون والوحدة باعتبارها أساس القوة التي تساعد على الوقوف ضد المواقفات الرامية إلى الشقاق والتفرقة بين أبناء الأمة العربية والإسلامية بشكل عام والوطن اليمني بشكل خاص. ودعا النقيب الخطباء والأئمة إلى تحري الدقة والموضوعية في تناول موضوعاتهم بعيداً عن التأييد والتأجيج واستمالة العواطف لأغراض تخدم أعداء الوطن. ونوه في اللقاء بدور السلطة المحلية في احتواء هوموم ومشاكل الخطباء ومعالجتها.

أعج/ خلدون محمد البرحي، التقى صباح أمس محافظ محافظة لحج الأخ محسن علي ناجي النقيب بقاعة مكتب الصلة العامة والسكان أئمة وخطباء المساجد بمديريته الحوطة وتبين. وفي بداية اللقاء تحدث الأخ النقيب بكلمة أكد من خلالها دور جهات الإرشاد والوعظ في توعية الناس بالمفاهيم الصحيحة التي تساعد على بث الأمن والاستقرار والارتقاء بحياتهم وواقعهم الثقافي والاجتماعي حاضراً ومستقبلاً باعتبار أن الخطباء أقرب إلى الناس وأشد تأثيراً.

اتفاق فبراير.. والانقلاب عليه

عقد اليمنيون املاً واسعة في أن يكون اتفاق فبراير 2009م بين القطبين الرئيسيين في العملية السياسية (الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام)و (المعارضة ممثلة في أحزاب اللقاء المشترك) بتأجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين يتم خلالها العمل على تطوير النظام الانتخابي وتعديل قانون الانتخابات، وتطوير النظام السياسي والتعديلات الدستورية اللازمة لذلك... محطة مهمة في مسيرة تطوير وتوسيع النماذج التوافقية الديمقراطية وتجاوز الإشكالات وتوفير القدر الممكن من التوافق والتعاون السياسي الداخلي الذي يقدم للمجتمع الوعد والامل والإمكانات الواقعية في الانتقال بالعملية الديمقراطية والانتخابية بشكل سلس ومتدرج إلى أطوار نوعية متقدمة .. لقد كانت الكثير من نصوص التعديلات والإصلاحات متفقاً عليها وتمت مناقشتها مادة مادة كما هي الحال في قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، بالإضافة إلى أنه تم الاتفاق حول الكثير من المواد الدستورية الخاضعة للتطوير.. وأن ما كان من النصوص والمواد موضع خلاف واختلاف تم الاتفاق على مزيد من الحوار حولها .

بشكل دراماتيكي غير متوقع تم الانقلاب على اتفاق فبراير من قبل أحزاب اللقاء المشترك، في خطوة تهييضية للانقلاب على الديمقراطية وتحقيق التغيير الذي تسعى إليه هذه الأحزاب بأسلوب درامي فجائي غير ديمقراطي وقد يكون عنيفاً وغير سلمي، وقد جاءت البدائل التي قدمتها هذه الأحزاب لجميع الاتفاقيات الموقع عليها بين الطرفين منذ فبراير 2009م حتى الآن، عبارة عن أوراق للمفاوضات والابتزازات السياسية طويلة المدى، ومشاريع نظرية غير مدروسة وغير قابلة للتنفيذ ويستحيل تحقيقها على المدى المنظور، فهي في الغالب العام صياغات نظرية تعميمية عبرت عن مشكلات المجتمع وأزماته التركيبية المركبة في مختلف مجالات الحياة، مع مغالطات واضحة في تشخيص أسبابها وتجييرها على الحزب الحاكم وتحمله المسؤولية عن كل ذلك، وبالتالي جاءت التصورات للمعالجات نابعة من هذه الرؤية، وتقوم على فكرة إلغاء وإزالة الطرف المسؤول عنها في نظرهم .

مثل هذه المشاريع لا يمكن أن تقود إلى تحولات وطنية وديمقراطية مفتوحة ودينامية تساعد على تجاوز الإشكالات الراهنة وفتح الطريق المسدود أمام الإصلاحات الديمقراطية المطلوبة، بقدر ما تضيف المزيد من السود والحواجز، وتزرع المتفجرات الموقوتة داخل نسج العملية الديمقراطية وفي طريقها ، ويقدر افتقار هذه المشاريع للواقعية والمصداقية، فإنها لا تعبر عن رغبة ومسؤولية حقيقية في إيجاد حلول منطقية وناجحة لإشكالات القصور والاختلالات في العملية الديمقراطية وفي النظام السياسي، بل جاءت معبرة عن حاجة أصحابها في توسيع هوة الخلافات وتعميق الأزمات والاستمرار في الدفع بالأمر نحو المزيد من التدهور للوصول إلى اللحظة السياسية الحرجة التي يفقد فيها الشعب الأمن والأمان والثقة بالمستقبل وبحقيقة العملية الديمقراطية، وتسهل عندها العودة بالأمر إلى الوراء إلى العهود والأنظمة الشمولية والانتخابات الدمية، بدلا من السير إلى الأمام .

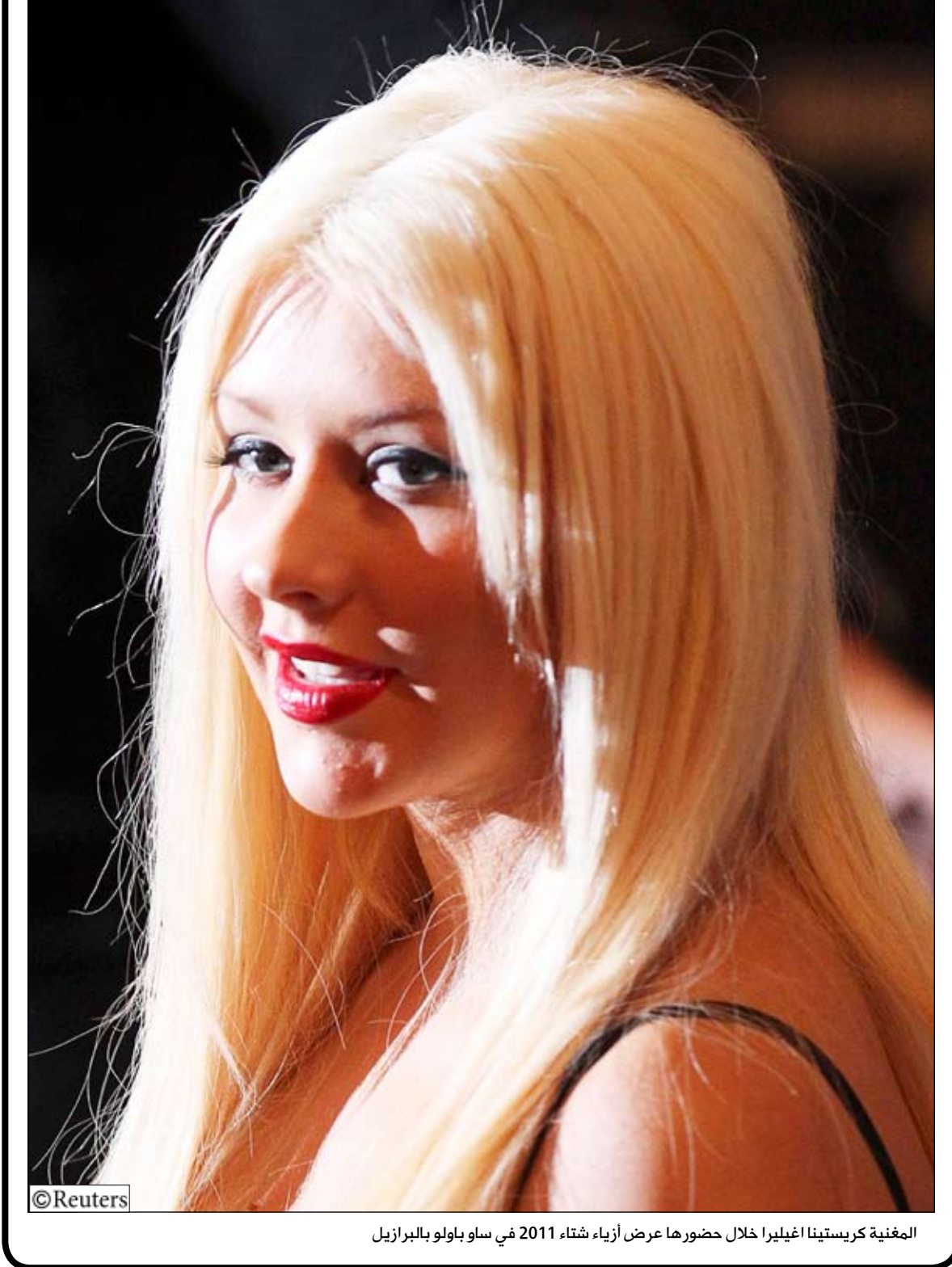
من الناحية الموضوعية يمكن القول إن سلوكيات ومواقف أحزاب اللقاء المشترك مرهدة الأساسي إلى طبيعة مكوناتها الفكرية الأيديولوجية الشوفيني المتطرف ونزعاتها نحو التغيير ولو بالعنف؛ وهو الأمر الذي يجعلها على الدوام غير مؤهلة للقبول بنتائج أي حوار والتقييد بمواريثه التي لها ميزة بعيدة المدى وتستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقها بشكل متدرج وناجح قد يمكن التجربة الديمقراطية من التجذر وامتلاك عناصر القوة والاستمرارية .

من الناحية الحزبية والذاتية القيادية يمكن تفسير مصدر وسبب السلوكيات والمواقف الراهنة، بإزمة الشرعية التي تعاني منها هذه الأحزاب ووضف بنيتها المؤسسي وقاعدتها الجماهيرية، فغالبية قيادات هذه الأحزاب تستمد شرعيتها ومقومات استمرارها ووجودها في قمة الهرم الحزبي من أنماط تقليدية شمولية في فكرها وقسرية في وسائلها، تؤكد سلطاتها وتؤمن نفوذها، وتجعل من سلوك وممارسة هذه القيادات غير خاضعة للمساءلة والمحاسبة، وغالباً ما تنحصر مهمة صناعة السياسات والقرارات والتوجهات الفكرية والعملية ضمن دائرة سياسية ضيقة متجانسة، تجمعها قواسم فكرية وقناعات ومصالح مشتركة نجحت في فرض نمط فكري وسلوكي جامد وألية حزبية تعيد إنتاج ذاتها، وتعتمد المركزية السياسية في سن وفرض القرارات من أعلى إلى أسفل، وبما يسهل على هذه القيادات تحويل الدورات الحزبية، والمؤتمرات العامة والانتخابات الحزبية من أداة للتغيير والتحديث والتجديد إلى أداة لتعزيز سلطاتها وإعادة انتخابها، وفرض خياراتها وقناعاتها وتحويلها إلى برامج سياسية تقوم عليها مواقف أحزابها من قضايا الوطن المختلفة .

وأخيراً يمكن القول إن التكوين الاجتماعي والفكري والثقافي والأيديولوجي المتناقض داخل هذا التحالف، يمثل أحد أسباب فشلها في صياغة رؤية وطنية موحدة إزاء مختلف قضايا الوطن، وكل ما يتمخض عن التحالف المتباين من مشاريع في عبارة عن مزيج فكري يحاول الجمع بين المتناقضات، ويستوعب في الوقت ذاته مصالح وبرامج ومشايخ وأهداف كل طرف من الأطراف، ولا يمكنها أن تقبل خيارات وبرامج حوارية توفيقية قد يجد طرف من هذه الأطراف أنها تخدم طرفاً في هذا التحالف على حساب طرف آخر، والأدهى من ذلك أن هذا التحالف متباين في قناعاته ومواقفه من الديمقراطية ومفاهيمها ومبادئها وألياتها ومؤسستها.

ومع قناعتنا بأن الخلافات قد وصلت إلى مرحلة لا يمكن فيها المساومة حول استحقاق وطني دستوري، أو التراجع عن إجراء الانتخابات في وقتها المحدد وإدخال البلد في حالة فراغ دستوري يفقد فيها النظام شرعيته الدستورية على المستويين الوطني والدولي، ولا يمكن أن تكون هناك انتخابات حقيقية دون مشاركة كافة الأطراف ودون وجود معارضة قوية وحقيقية . مقاطعة المعارضة للانتخابات، لا يمكن لها أن توفقها ولا أن تقدمها شرعيته الجماهيرية والدستورية، ولكنها قد تفقد الديمقراطية بعض فعاليتها بفعل غياب معارضة فعالة وقوية داخل مكونات السلطة التشريعية وهذا شيء لا تتمناه حتى وإن كان لدورة برلمانية واحدة، لأنه سيظل في المفهوم العام شكلاً من أشكال العمليات التجريبية الديمقراطية متعرجة فقدت زخمها وأهميتها الوطنية في تحقيق الحكم الرشيد .

وما نأمل هو العودة إلى الحوار وإلى نموذج راق من التوافقية السياسية الميثاقية بين مختلف الأطراف، وبعزز من أهمية الحراك والتفاعل الديمقراطي وبحقق إجراء الانتخابات في موعدها، وهذا يتطلب من جميع الأطراف في السلطة والمعارضة تلبية مواقفهما، والتنازل لصالح الديمقراطية والوطن والانخراط في نهج سياسي بناء يقوم على إجماع واسع، وعلى الكل أن يدرك أن مجال أمامهم للتكوص عن الخيار الديمقراطي، أو المضي بالعملية الانتخابية إلى الانتكاسة والتراجع ..



الغنية كريستينا أغيليرا خلال حضورها عرض أزياء شتاء 2011 في ساو باولو بالبرازيل

أمين عام محلي عدن يطلع على ترتيبات إنشاء حدائق أطفال بالشيخ عثمان



شائف يطلع على ترتيبات إنشاء الحدائق

اليوم .. نجم الخليج يحيي سهرة فنية على قناة (اليمن)

السهرة مع الفنان فؤاد عبد الواحد تهدف لتسليح الشباب على التميز من خلال الاختفاء بالفنان الفائز بلقب نجم الخليج. وأضاف بالسليم: لهذا منحناه برع اليمن الفضايلة الذي تكرم به عادة المبدعين ومن يقدمون فعاليات استثنائية يجب تقديرها، وتشجيعها من خلاله لكل الشباب للتفاني في رفع اسم اليمن عالياً. معد ومقدم البرنامج عبد الملك الساموي ذكر أن اللقاء مع النجم فؤاد عبد الواحد سيكون بداية لسهرات

اختتام الملتقى الفكري الأول للحوار بجامعة تعز

وأوصى الملتقى في الوثيقة التي ألفها أمين عام منظمة فكر للحوار عبدالعزيز الغناب بأهمية التفرغ الموضوعي بين الحوار الوطني الذي يجب أن يكون مستمرا حول القضايا الوطنية المصرية والتحديات الكبرى، وبين الحوار السياسي الذي يخص الأحزاب المتنافسة حول آليات وسبل الالتفاف فيما بينها. وشدد المشاركون على عدم الخلط بين الأمرين إذ أن الحوار الوطني دائره أوسع ومداه الزمني مفتوح وغير مقيد بالنتائج الانتخابي بين الأحزاب السياسية، وضرورة وضع أرضية هادئة لحوار وطني واسع يشمل كافة الأطراف والشرائح والفئات الاجتماعية والسياسية والمهنية حول القضايا المصرية والتحديات التي تهدد أمن الوطن ووحدته، ويدعى إليها كافة الأطراف المعنية من دون استثناء. ودعا المشاركون في الملتقى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة للعودة إلى طاولة الحوار وتذليل كافة العراقيل الناشئة واختيار ممثلي الحوار من



يا سيدي الرئيس.. أغنياء يستأثرون بالمساعدات

المسجلون لدى صندوق الرعاية الاجتماعية الذين صنفوا كمستحقين للمساعدة أكثر من مليون اسم يعملون نحو خمسة ملايين فرد والمبلغ المعتمد الذي صرف لهم عام 2009م نحو أربعين مليار ريال، وهؤلاء المستحقون حسب القانون هم المعاقون وكبار السن والنساء الفقيرات.. الذين لا عائل لهم أو لا دخل لهم. هذه الأرقام من المؤكد أنها قد ارتفعت العام الماضي.. وخلال هذا الأسبوع أمر فخامة رئيس الجمهورية باعتماد خمسمئة ألف حالة جديدة. الأرقام المتعلقة بعدد المستفيدين والمبالغ المعتمدة سنويا كبيرة جداً.. والسؤال الذي يطرح هو: لماذا لم تحدث هذه الأرقام تحسناً على مستوى حياة الفقراء؟ يقال إن شروط ومعايير الحالات المستحقة لهذا الدعم محددة في القانون بعناية.. ويتم اختيارها بموجب مسح ميداني وشهادات مشايخ وأعضاء مجالس محلية.. أين المشكلة إذن؟

المشكلة تكمن في الفاسدين الذين يسمح لهم بالفساد.. زميل ثقة من صعدة قال لي إن المشايخ هناك هم الذين يقررون من هو المستحق للمساعدة.. ليس الفقراء.. بل الأقرباء.. وذكر لي أن أحد المشايخ يقبض مستحقات نحو مئة اسم أو حالة ليس بينها فقير.. لا معاق ولا عجوز ولا أرملة ولا صبية بدون عائل.. بل مرافق، ابن، أخ، جدة، صاحب.. وأنا شخصياً أعرف أشخاصاً في منطقتي يقبضون أو يحصلون على هذه المساعدة أو الرعاية الاجتماعية معظمهم تجار ومزارعون و"صناعية" وموظفون.. وبالطبع المشايخ في المقدمة.. بينما المستحقون الحقيقيون للمساعدة معدودون.. وذلك لأن الذين يقررون من يدخل ومن يخرج من قوائم التسجيل، ولمن تمنح الاستثمارات ومن يميلها ويشهد على ذلك هم فاسدون.

خمسة ملايين مواطن يقترض أنهم قد استفادوا من هذه المساعدة واستعانوا بها على الفقر، ومع ذلك هناك المزيد.. لكن في الواقع يزداد الفقر.. ويبقى الفقراء بعيدين.. لا تمتد إليهم يد صندوق الرعاية الاجتماعية. فخامة رئيس الجمهورية وجه الحكومة في هذا الأسبوع أن تعتمد نصف مليون حالة مستحقة للرعاية الاجتماعية.. وهو يصدر ذلك عن مسؤولية تجاه مواطنيه الفقراء.. ويعتقد أن الأمور تسير بهذا الشأن على ما يرام ثقة بمن منحهم الثقة.

وأقرح بدلاً من ذلك ألا يتم إجراء مسح للفقراء الذين سوف تشملهم التوجهات الرئاسية الأخيرة.. بل العكس من ذلك.. أي اتخاذ إجراءات للتحقق من هوية الذين يستلمون المبالغ المعتمدة الآن والعام الماضي والذي قبله والذي قبله.. هل هم الفقراء المقصودون في قانون الرعاية أم المشايخ والتجار وأعضاء المجالس المحلية الفاسدون؟ منذ عام 1996 وشبكة الأمان الاجتماعي تصرف مئات المليارات لمساعدة الفقراء بينما عدد الفقراء يزداد وهم بعيدون عن هذه الرعاية.. لأن في الأمر "إنه".

بكلفة (180) ألف دولار

الجبلي يفتتح مركز المشغل النسوي بمديرية الحالي في الحديدة

الاستوى المعيشي للمنتسبات إليه. وافتتح محافظ الحديدة أحمد سماعيل الجبلي صباح أمس مركز المشغل النسوي بمديرية الحالي التابع لفرع اللجنة الوطنية للمرأة المحلية والجهات ذات العلاقة في المحافظة والذي بلغت كلفة إنشائه وتجهيزه (180) ألف دولار بتمول من المجلس المحلي وبعض الجهات ذات العلاقة. وعقب افتتاح المركز الذي يخطط من عدة أقسام مختلفة بيحانة وحاكاة وتطريز إلى وأشغال يدوية وحرفية وتحتوي على (100) ماكينة خياطة و(30) آلة حياكة و(20) جهاز كمبيوتر وبعض الأدوات الأخرى طاف المحافظ بالمركز وأقسامه واستمع من القائمين عليه إلى شرح موجز عن الجدوى والدور الذي سيلعبه المركز من قبل السلطة التاهيل والتدريب وتحسين

مجلس الغرف السعودية بالقصيم يكرم مراسل صحيفة 14 أكتوبر

كرم مجلس الغرف التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية الشقيقة زميلنا الصحفي/ محبوب عبد العزيز مراسل مندوب الصحيفة لدى المملكة تقديراً لجهوده المتميزة وتمييزاً لإسهامه الفاعل في اللجنة الإعلامية الخاصة بإعداد وتنظيم وتغطية برنامج زيارة مجلس الغرف السعودية إلى منطقة القصيم بمناسبة انعقاد اجتماعه الثاني والسبعين للمجلس والرابع والستين للجنة التنفيذية التي استضافتها مدينة بريدة حاضرة القصيم وعاصمتها الإدارية مطلع شهر يناير الماضي 2011م. حيث تم منح الزميل محبوب درج الغرفة وشهادة تقديرية من قبل الدكتور/ فهد بن صالح السلطان الأمين العام للمجلس متمنياً له مزيداً من التوفيق والنجاح وقد سلمتها له بالنيابة عن المجلس الغرفة التجارية والصناعية بمنطقة القصيم ممثلة بالأستاذ/ سليمان بن علي القفاري مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالغرفة.